



التاريخ: 2018/10/01

قوات الاحتلال الإسرائيلي تستخدم القوة المميتة في مواجهة المتظاهرين السلميين
على الحدود مع قطاع غزة

7 ضحايا في يوم واحد بينهم طفلين يرفع عدد من قتلوا منذ آذار إلى 203 شخصا
منهم 34 طفلا

وصل عدد الإصابات إلى أكثر من 21000 إصابة بينهم 4135 طفلا ، 1930
أمراً، 390 من الإطعم الطبية و 180 صحفياً

قادة العالم في دورة انعقاد الجمعية العامة 73 يمارسون الخطابه ولا يفعلون شيئاً
لوقف جرائم الاحتلال

في الجمعة 27 (28 أيلول/سبتمبر) مسيرات العودة الكبرى استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة
التممته في مواجهة التجمعات السلمية للمواطنين الفلسطينيين على الحدود مع قطاع غزة ما أسفر عن
مقتل 7 مواطنين بينهم طفلين وإصابة نحو 500 مواطناً بالرصاص الحي والمطاطي والإختناق بالغاز
بينهم 35 طفلاً و 4 مسعفين و صحفيتين.

ووفقاً لتقرير طبية متطابقة فإن الفحص الأوتري للإصابات التي وصلت إلى المستشفيات التابعة لوزارة
الصحة بينت أن قوات الاحتلال عمدت قتل الضحايا في مناطق قاتله كائرايس والقتب أو الإصابة في
مواضع تسبب عاهات مستديمة.



منذ بدء فعاليات مسيرة العودة الكبرى في 30 مارس/أذار 2018 استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة الممينة في مواجهة كافة التجمعات السلمية ليسفر ذلك عن مقتل 203 شخصا على الأقل بينهم 34 طفلاً و3 سيدات و3 مسعفين وصحفيين، بالإضافة إلى إصابة نحو 21090 شخصاً بالرصاص الحي والرصاص المتفجر والمخاطي والإختناق بالغاز بينهم 4135 طفلاً و1930 امرأة و390 من أطواق الطيبة و180 صحفياً.

وعلى الرغم من وضوح أركان الجريمة والمنهجية في ارتكابها بهدف سفك دماء الفلسطينيين وقد بدأ ذلك مزاراً في التصريحات السياسية الصادرة عن المسؤولين الأمتيين والسياسيين الإسرائيليين، إلا أن مرتكبي هذه الجرائم يضمنون إفلاتهم التام من العقاب محلياً ودولياً.

وما يزيد من عمق المعاناة أن الفلسطينيين يقفون وحيدون في مواجهة آلة القتل الإسرائيلية فجائحة الدون العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ومعظم الدول العربية والإسلامية لم تتخذ أي إجراءات ملموسة لحماية الشعب الفلسطيني.

كان من واجب قادة الدول جميعاً في ظل انعقاد الدورة 73 لتجمعية العامة بدلاً من ممارسة الخطابة اتخاذ قرارات شجاعة على وقع المجزرة في قطاع غزة لإضغ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لحماية الشعب الفلسطيني موضع التنفيذ.

كما أن من الضروري والمهم تشكيل محكمة خاصة بموجب قرار متخذ من أجل السلام في ظل نباطؤ المحكمة الجنائية الدولية في فتح تحقيق رسمي في الجرائم التي ارتكبها جنود وقادة الإحتلال، فغياب الملاحقة القضائية جعل الإحتلال يتمادي في جرائمه.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا